

المحاضرة الثامنة

الوظيفة المالية للمؤسسة

من منظور نظمي، المؤسسة عبارة عن مجموعة من الوظائف المترابطة وتحكمها درجة كبيرة من الاعتمادية، والتأثير المتبادل فيما بينها، تسمى بالوظائف الفعلية أو الوظائف الكبرى ممثلة في الوظيفة التجارية، الانتاجية، الموارد البشرية، والوظيفية المحاسبية والمالية، البحث والتطوير؛ وسوف نتناول في هذه المحاضرة واحدة من أهم هذه الوظائف ألا وهي الوظيفة المالية.

- الإطار المفاهيمي للوظيفة المالية .

تعد الوظيفة المالية واحدة من وظائف المؤسسة إلى جانب الوظائف المتكاملة الأخرى (إدارة الموارد البشرية، الإنتاج، الوظيفة التجارية، البحث والتطوير...) بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وهي تتعلق أساسا بمالية المؤسسة أي بالاستخدامات والمصادر التمويلية لها، و في الواقع نجد صعوبة إمكان اعتماد تعريف وحيد للوظيفة المالية و هذا لتعدد خصائصها، و يمكن الإشارة إلى الوظيفة المالية في المؤسسات عموما عن طريق القرارات المالية، والاستراتيجيات و الخطط، الأهداف و السياسات المالية، وهذا ما طرح إشكالية تعريفها بدقة.

- تعريف الوظيفة المالية :

✓ فهي مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتمويل الأصول وحسن استخدام الأموال، أي الحصول على الأموال بالشكل الأمثل و تخصيصها بالشكل المناسب بهدف تعظيم ثروة المساهمين ؛

✓ أيضا هناك من ينظر إلى هذه الوظيفة من خلال نوعين أساسيين من القرارات المالية والمتمثلين في القرارات الاستثمارية، والقرارات التمويلية للمؤسسة بهدف تعظيم قيمة المؤسسة ، فتعظيم ثروة المساهمين هو هدف أساس في الوظيفة المالية ، كما أن هناك من الباحثين

من يضيف قرار توزيع العائد (الأرباح) إلا أنه في الحقيقة يندرج ضمن إحدى القرارين السابقين ؛

✓ بالإضافة إلى قراري الاستثمار والتمويل فان الوظيفة المالية تتعلق بعمليات التخطيط و الرقابة المالية ، و الوقوف عليها يستوجب استخدام مجموعة من الأدوات و التقنيات المناسبة ، فيشمل التخطيط المالي أدوات التوقع للاحتياجات المالية ، الموازنات التقديرية ، تحليل التعادل و الرفع ، إلى جانب التحليل المالي .

✓ هي مجموعة الأنشطة المالية المتعلقة بالتدفقات المالية والتي تعكس تدفقات أنشطة الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل ، فالوظيفة المالية هي المحرك الحيوي للمؤسسة لتحديد ماذا يلزم من أموال؟ ، ولماذا؟ ومتى؟ ولأي أجل؟ لتمويل مختلف الأنشطة، وبذلك تساهم هذه الوظيفة مع باقي الوظائف الأخرى المتكاملة في بقائها و استمراريتها .

✓ تماشياً مع التوجهات الحديثة في الإدارة وخاصة وجهة النظر الإستراتيجية للمؤسسة ، أصبح ينظر لهذه الوظيفة من خلال مدى قدرتها على تهيئة وإعداد القرارات المالية المناسبة تبعاً للتوجهات الإستراتيجية، أي مدى تأمين وفعالية الموارد المالية التي تخدم هذه الإستراتيجية .

كما أن هناك من يتطرق إلى الوظيفة المالية من خلال مقاربتين أساسيتين (Charles Henri d'arcimoles, 1995, p. 5):

✓ المقاربة الداخلية : وترتكز على مجموعة من الميكانيزمات والآليات المالية والتي من خلالها يقوم المسيرين بمهام التحليل، التوقع، مراقبة الآثار المالية للقرارات الاقتصادية والإستراتيجية من خلال التشخيص المالي، دراسة الاستثمارات واختيارها، دراسة طرق التمويل، تسيير الخزينة وسيولة المؤسسة.

✓ المقاربة الخارجية: وهي التي تقارن بين العائد ودرجة المخاطرة (في السوق المالية) -في إطار تطوير النظرية المالية النيوكلاسيكية- أي أن المسيرين الماليون يهدفون إلى تعظيم قيمة المؤسسة في الأسواق المالية والعلاقة بين العائد وتكلفة رأس المال المستثمر ودرجة المخاطرة هو المفهوم الرئيسي لها.

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن مفهوم الوظيفة المالية ينصب حول مالية المؤسسة ومختلف الآثار المالية المتعلقة بها، وهذا ما يفرض الوقوف على الوضعية المالية وحسن تسييرها.

• تعريف التسيير المالي :

يسمى أيضا بالإدارة المالية وارتبط تطورها بتطور الوظيفة المالية، وكذا مجموعة الأدوات والتقنيات المستخدمة في التحليل إلى جانب تطور المحيط الاقتصادي عموما.

✓ فالتسيير المالي هو عبارة عن تدبير وتوفير وإتاحة الموارد المالية وضمان استغلالها أحسن استغلال.

✓ هو مجموعة الأنشطة المتعلقة بتحديد الاحتياجات المالية وتوفير التمويل المناسب لها ثم استعمالها في حياة مختلف أنواع الأصول وفقا للشروط الآتية:
أي توفير الأموال وما تحتاجه في الوقت المناسب، وبالقدر المناسب، وبأقل تكلفة ومخاطرة، أكبر عائد وهذا ما يضمن المرونة المالية للمؤسسة .

من خلال موضوع التسيير المالي يمكن الإجابة على ثلاثة تساؤلات أساسية:

1. ما تحتاجه المؤسسة ؟ أي الاستخدامات

2. طبيعة الأموال ومصادرها ؟ الموارد

3. كيفية تلبية الاحتياجات بأموال معينة ؟ الهيكلة

✓ عموما، الإدارة المالية عبارة عن مجموعة المهام و الأنشطة المتعلقة بالحصول على الموارد المالية، وتخصيصها واستعمالها بالشكل المناسب من أجل تعظيم حقوق المساهمين. بذلك يتضح لنا أن جل الأدوات المستخدمة في التسيير المالي ترتبط أساسا بالتحليل والتشخيص الماليين، وهذا لأغراض التخطيط والرقابة المالية إلى جانب اتخاذ القرارات.

• الأهداف المالية :

تسعى الإدارة المالية والمسирون الماليون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتكاملة، ويمكن أن نبين هدفين أساسيين هما بمثابة الهدفين اللذين تنبثق عنهما باقي الأهداف المالية الأخرى وهما : التوازن المالي والمردودية إلى جانب هدف السيولة ، هدف النمو والتوسع ، تعظيم قيمة المؤسسة.

أ- التوازن المالي : ونعني به التوازن بين استخدامات الأموال ومصادرها، أي التوازن بين أصول وخصوم المؤسسة، ويمكن تعريفه على أنه : " قدرة المؤسسة على المحافظة على السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات التي يحين موعد استحقاقها " .

ويرتبط التوازن المالي بتحقيق ما يسمى بقاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن التثبيات غير الجارية يجب تمويلها عن طريق الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)، وكذا التثبيات الجارية تمويل عن طريق الخصوم الجارية أي تحقيق العلاقة الآتية :

درجة سيولة أي تثبيت (الأصول) من تثبيات المؤسسة \leq درجة استحقاقية المصدر التمويلي ،وهذا لكي يكون لنا الوقت الكافي لتحويل أصول المؤسسة إلى سيولة جاهزة ولا نقع في حالات العسر وعدم المقدره على السداد،فمن خلال المردودية التي تحققها المؤسسة إلى جانب الاهتلاكات خلال العديد من السنوات نستطيع الوصول الى المحافظة على قاعدة التوازن الأدنى

ب- المردودية : ونعني بها قدرة المؤسسة على تحقيق وتوليد الأرباح ،والمردودية هي شرط أساسي لبقاء المؤسسة وترتبط بمدى تنافسيتها وتنافسية القطاع الذي تنشط فيه وطبيعته، وعادة ما يتم ترجمة المردودية في شكل نسبة مالية (مئوية)، أي أنها عبارة عن العلاقة أو النسبة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة ،وباختلاف الوسيلة يتحدد شكل المردودية، وكذا النتائج تبعا لإجمالي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة أو نشاط معين ، ويمكن تبيانها في النسبة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الوسائل المستخدمة}}$$

ويمكن إيضاح أهم أشكالها في 3 أنواع وهي :

- المردودية المالية : تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة ،وهي عبارة عن العلاقة أو النسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، وتعكس مردودية إجمالي الأنشطة

، وتحسب على أساس النتيجة الصافية (RN^1) أي تأثير جميع الأنشطة سواء كان نشاط الاستغلال أو تأثير السياسة المالية أو حتى سياسة الإهتلاكات والمؤونات.

• المردودية التجارية : وهي ترتبط بمردودية أدائها التجاري ويتم حسابها من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية والمبيعات الصافية .

• المردودية الاقتصادية : وتتعلق بمردودية رأسمالها الاقتصادي أي التثبيات لذلك نقتصر في حساب المردودية الاقتصادية مردودية نشاطها الرئيس فقط ألا وهو نشاط الاستغلال، لذلك يتم الاقتصار على نتيجة الاستغلال خارج النواتج والمصاريف المالية (النتيجة العملية ولا ترتبط بالنتيجة الصافية) .

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال خارج النواتج والمصاريف المالية}}{\text{اجمالي التثبيات}}$$

وتسمى أيضا : المردودية الاقتصادية بالعائد على مجموع الأصول ويستفاد من المردودية الاقتصادية في مقارنتها بالمردودية المالية تبعا لحالات الرفع المالي في الهياكل المالية .

ج- السيولة : وهي تعكس قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل التي يحين موعد استحقاقها ، وسيولة المؤسسة تختلف عن سيولة الأصل والتي ترتبط بمدى قابليتها وسرعة تحويلها إلى سيولة جاهزة، ويتوقف تحقيق التوازن المالي على تحقيق هدف السيولة وكذا المردودية .

د- النمو والتوسع : تحقيق هذا الهدف ينجم أساسا عن تحقيق الأهداف الثلاثة السابقة وهو يرتبط أساسا بالنمو الاقتصادي للمؤسسة وتحسن تنافسيتها في ظل الاستراتيجيات المتبناة.

هـ- تعظيم قيمة المؤسسة: يرتبط بقيمة أسهمها في الأسواق المالية والعوائد التي تحققها في مقابل درجة المخاطرة التي تتحملها، وهي ترتبط بتراكم النتائج المحاسبية في شكل أرباح وزيادتها مع استقرار مقبول في درجة المخاطرة .

• منهجية التسيير المالي :

¹ RN: Résultat Net

وهي ترتبط أساسا بمجموعة الخطوات العملية التي يجب إتباعها في الإدارة المالية والتي يمكن إيضاحها في 3 خطوات أساسية وهي :

1. التشخيص المالي : يعرف على أنه تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف في السياسة المالية للمؤسسة .

كما يمكن تعريفه بأنه الوصول إلى حكم عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهو بمثابة نتاج لمنطق وآليات التحليل المالي بغية تحضير الحلول المناسبة لتعديل نقاط الضعف والعمل على المحافظة على نقاط القوة وتدعيمها.

2. اتخاذ القرارات المالية : بعد أن يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والوصول إلى مؤشرات توجيهية عن أدائها، نقوم باتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت قرارات تمويلية، أو استثمارية، أو استغلالية في المدى القصير والطويل .

3. الرقابة المالية : بهدف الوقوف على مستويات الأداء المحققة وكذا النتائج المسطرة، يتم تحديد الانحرافات بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه فعلا بوضع إجراءات وسياسات تصحيحية جديدة بواسطة قرارات مالية، ثم نقوم بالتشخيص من جديد، وللتشخيص عموما أربعة أنواع وهي:

التشخيص المالي ، الاقتصادي ، الإستراتيجي ، الهوية ، هذا الأخير الذي يتعلق بالجوانب والتسييرية و التنظيمية للمؤسسة .

• أنواع التشخيص المالي :

للتشخيص المالي ثلاثة أنواع وهي :

1. تشخيص تطوري (اتجاه الأداء).

2. تشخيص معياري .

3. تشخيص مقارنة .

• تشخيص تطوري : وهو دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، بهدف الوقوف على الاتجاه الذي يأخذه أداء المؤسسة في المستقبل بعد تشخيص الوضعيات السابقة والحالية ، كما يتم من خلاله التوقع للأداء المستقبلي.

• التشخيص المقارن : يتم من خلال مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع ، وكذا المؤسسات الرائدة فيه.

التشخيص المعياري : وهو امتداد للتشخيص المقارن، يتم من خلاله مقارنة المؤشرات المالية للمؤسسة مع المؤشرات والنسب المعيارية لقطاع النشاط ، وللوصول إلى تشخيص مالي مناسب لا بد أن يتماشى التشخيص المالي جنباً إلى جنب مع التشخيص الاقتصادي (طبيعة القطاع ، تنافسية القطاع ، نمو القطاع ، السياسات المالية ، التكنولوجيا المستخدمة) و هذا لأخذ بعين الاعتبار الجوانب و التوجهات الاقتصادية في التشخيص.

يعد التحليل المالي كأداة للرقابة والتخطيط الماليين بالنسبة للمؤسسة، من أجل الوقوف على الوضعية المالية لها بواسطة مجموعة من المؤشرات المالية المستمدة من التشخيص المالي، و التي يتم التوصل إليها من خلال استخدام مختلف أدوات التحليل المالي للوقوف على الوضعيات المالية الحالية و السابقة والعمل على تقدير الوضعيات المالية المستقبلية سواء في المدى القصير ،المتوسط ،و المدى الطويل.

• تعريف التحليل المالي :

تعددت تعاريف التحليل المالي ،فهو بصفة عامة دراسة تفصيلية للبيانات والمعطيات المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية والاقتصادية وكذا الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة ،وهذا لمعرفة مدلول هذه البيانات ، أسبابها،و العمل على إيجاد نقاط القوة وكذا تحديد أسباب الضعف في السياسة المالية للمؤسسة وتقديمها في شكل معلومات هامة يستفاد منها في اتخاذ القرار والتخطيط المالي .

من بين تعاريف التحليل المالي نذكر ما يلي :

- هو المقاربة التي تعتمد على الفحص الدقيق للمعلومة المحاسبية والمالية، والتي نهدف من خلالها إلى الحكم بموضوعية على أدائها المالي والاقتصادي وقدرتها على السداد وكذا ذمتها المالية.

- عبارة عن " تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية، إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات.

- هناك من أدمج النظرة الإستراتيجية للمؤسسة ومدى أهمية التحليل المالي في ذلك، حيث يرون أن التحليل المالي هو مجموعة الطرق والأدوات التي تسمح بإجراء وتشخيص للمؤسسة والمجمعات والوصول إلى حكم عن أدائها، وهو يستخدم خلال القيام بالتوقعات ويساعدنا في التفكير الإستراتيجي.

- يعرف على أنه الدراسة المنهجية للمعلومات المحاسبية والمالية باستخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات، من أجل التوقع للوضع المالية وأداء المؤسسة في المستقبل، وكذا للمخاطر التي قد تواجهها المؤسسة.

ما يجدر الإشارة إليه أن التحليل المالي تكمن أهميته أساسا في إعداد جدول القيادة بالنسبة لأهم المؤشرات التي تحكم أداء المؤسسة، سيما الأداء المالي منها ، بهدف اتخاذ القرارات وتعزيز نقاط القوة ، والعمل على تقادي جوانب و نقاط الضعف في السياسة المالية للمؤسسة.

نستخدم العديد من الأدوات في الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة، حسب الهدف منها كتحطيط الأرباح والمردودية(تحليل نقطة التعادل أو عتبة المردودية، أثر المقص، التعادل التمويلية..)، تقييم الاستثمارات، دراسة التوازن المالي وسيولة المؤسسة، وكذا الوقوف على مختلف جوانب المؤسسة باستخدام المؤشرات والنسب المالية، وسنقوم فيما يلي على مفهوم التوازن المالي وإبراز أهميته لما له من تأثيرات كبيرة على القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسة.

• دراسة التوازن المالي للمؤسسة

تعددت الأدوات المالية المستخدمة في التحليل المالي بتعدد الأهداف المرجوة من التحليل كتلك المتعلقة بدراسة التوازنات المالية أو التي تخص نشاط معين أو اللجوء إلى النسب المالية لمختلف جوانب النشاط في المؤسسة، أو كالوقوف على حالة الخزينة سواء كان من خلال دراسة ساكنة، أو دراسة ديناميكية للسيولة تتعلق أساسا بجدول تدفقات الخزينة .

كما تم الإشارة إليه سابقا فقد اعتمد في إعداد الميزانية المحاسبية المالية على مبدئين أساسيين هما : مبدأ السيولة والاستحقاقية من جهة، ومبدأ التصنيف جاري غير جاري من جهة أخرى وهذا للفصل بين الأصول والخصوم التي تزيد عن السنة بالنسبة للمبدأ غير

جاري ،وكذا تلك التي تكون أقل من سنة والتي اعتبرها في شكل أصول وخصوم جارية و من بين أهم التحاليل المتعلقة أساسا بالميزانية المالية تلك المتعلقة بالعلاقة بين الأصول و الخصوم أو ما نسميها بالتوازن المالي.

• تعريف التوازن المالي:

يعرف بأنه الحالة التي يضل فيها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق معها اليسر المالي * نسبيا والسيولة للمؤسسة، والتوازن المالي هو توازن جزئي يتبع التوازن الاقتصادي(الإعداد المتناسق للقرارات الإستراتيجية، التكنيكية، التشغيلية) وهو يبحث عن توافق الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية في الأجلين المتوسط والطويل، حينئذ يتوازن الهيكل المالي مع الهيكل الاستثماري. وقد ينتج عدم التوازن، عند عدم كفاية المقبوضات لمواجهة المدفوعات المطلوبة (أي التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها).

عموما، يجب توافر شرط التوازن المالي في هذه الاستخدامات، والذي يقتضي أن تكون رؤوس الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة، والأصول المتداولة تمويل بالقروض قصيرة الأجل.

فالتوازن هو عبارة عن الحالة التي يضل فيها رصيد الخزينة موجبا يعد سداد الديون التي يحين موعد استحقاقيتها، لذلك وجب على الأقل المحافظة على قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن التثبيات غير الجارية يجب تمويلها عن طريق الأموال الدائمة، أما الجارية فتمول بالخصوم الجارية أي المحافظة على قاعدة التوازن من منظور السيولة والاستحقاقية والتي تنص على أن درجة سيولة أي تثبيت من تثبيات المؤسسة يجب أن تكون أكبر من درجة استحقاقية الخصوم ،وهذا لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد و العسر المالي(سيما منه الفني قبل أن يصل إلى العسر الحقيقي).

• أهمية التوازن المالي :

تتمثل أهميته في ما يلي :

* اليسر المالي: يرتبط بالحالة المالية الكلية ويمكن التعبير عنه بالعلاقة بين الاستخدامات(أو صافي التدفقات النقدية والمعنوية أو حقوق الملكية) والأموال المقترضة (الديون) وهو يضمن أمان المنظمة و صحتها المالية.

❖ ضمان تمويل الاستخدامات غير الجارية وكذا الاحتياجات الجارية الدائمة (المتكررة) بالأموال الدائمة ؛

❖ يسمح تحليله بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بأموال طويلة الأجل؛

❖ يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي؛

❖ يكشف تحليله عن درجة الاستغلال المالي اتجاه الغير، وسيادة المؤسسة و استقلاليتها؛

❖ يؤدي تحقيقه إلى التخفيف من معرفة حالات العسر والخطر المالي؛

❖ إن الرؤية المتكاملة فيما يخص تحقيق التوازن المالي في المدى القصير والطويل يسمح بالتوقع بشروط التوازن المالي، وتظهر صلاحيته في الحكم على الأداء المالي في منظمة الأعمال طالما أنه يضمن كل من:

✓ احتياجات تمويل دورة الاستغلال والاستثمار، قدرة التمويل الداخلي، اللجوء إلى التمويل الخارجي، مقدرة السداد، مركز النقدية.

✓ يدعم تحليله كيفية تمويل دورة الاستغلال ، أنشطة الاستثمار ، التمويل من خلال الدراسة الديناميكية لتدفقات الخزينة وكذا تحديد طبيعة موارد الدولة (داخلية ممثلة أساسا في قدرة التمويل الذاتي أو خارجية)،ومن خلاله تتحدد مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة .

• مؤشرات التوازن المالي :

من أجل تشخيص سيولة وملاءة المؤسسة، وفي مقابلة أصولها لخصومها، نعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تحكم التوازن المالي والمتمثلة في:

❖ مؤشرات التوازن المالي في المدى الطويل (رأس المال العامل).

❖ مؤشر التوازن المالي لدورة الاستغلال(احتياجات رأس مال العامل).

❖ مؤشر التوازن المالي في المدى القصير(الخزينة).

✓ (التوازن المالي في المدى الطويل :

مؤشر رأس المال العامل :يمكن دراسة التوازن في المدى الطويل من خلال مؤشر رأس المال العامل، وهو يتعلق بالقسم العلوي للميزانية، أي العلاقة بين الأموال الدائمة والتثبيات غير الجارية حفاظا على قاعدة التوازن المالي الأدنى ويعرف رأس المال العامل : بحجم

الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الأصول الجارية، أي ذلك الهامش من الأموال الذي نستخدمه في تمويل الأصول الجارية بعد تمويلنا للتثبيات غير الجارية، وهذا في الحالات التي تكون فيها السيولة غير كافية. أي أن رأس المال العامل يتعلق بحجم الاستثمار المتاح في الأصول الجارية (الأصول المتداولة: حساب المدينين، المخزونات، النقدية)، فهو يمثل هامش أمان تتصرف المؤسسة فيه، الحالات التي يمكن أن تكون فيه السيولة قليلة وبذلك يستخدم كمقياس للتعبير عن الخطر في الأجل القصير.

ويحسب من خلال :

الطريقة الأولى : أعلى الميزانية رأس المال العامل = الأموال الدائمة - التثبيات غير الجارية

الطريقة الثانية : أسفل الميزانية

رأس المال العامل = (\sum الخصوم - الخصوم الجارية) - (\sum الأصول - التثبيات

الجارية) رأس المال العامل = التثبيات الجارية - الخصوم الجارية

إلى جانب دراسة رأس المال العامل للوقوف على التوازن المالي في المدى الطويل، وجب أيضا مرحليا معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، وكذا الوقوف على حالة التوازن بالنسبة لدورة الاستغلال وكذا الخزينة .

✓ التوازن المالي لدورة الاستغلال:

دراسة مؤشر احتياجات رأس المال العامل: من خلال الوقوف على موارد الدورة من جهة، واحتياجات الاستغلال من جهة أخرى ، حيث نسمي الأصول المتداولة أو الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة جاهزة ب: احتياجات الاستغلال (أي قيم الاستغلال والقيم المحققة) وهذه الاحتياجات ترتبط أساسا بالمخزونات والمدينين.

احتياجات الاستغلال = الأصول الجارية - القيم الجاهزة

= قيم الاستغلال + القيم المحققة

كما نسمي الخصوم الجارية التي لم يحن موعد استحقاقيتها بموارد الدورة، وتحسب من خلال العلاقة الآتية :

موارد الدورة = الخصوم الجارية - الاعتمادات البنكية الجارية

فإذا كان الفرق بين احتياجات الاستغلال وموارد الدورة موجبا سمي باحتياجات رأس المال العامل وهو يحسب :

احتياجات رأس المال العامل = (التثبيبات الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية - الاعتمادات البنكية الجارية المتعلقة بخزينة الخصوم)
 أما إذا كان الفرق سالبا فهو يعكس (فائض الدورة) بمعنى كفاية موارد الدورة لمقابلة احتياجات الاستغلال

✓ التوازن المالي في المدى القصير :

دراسة مؤشر الخزينة :

نعني بالخزينة القيم الجاهزة للمؤسسة وهي مجموعة الأموال السائلة التي تستطيع التصرف فيها حالا وتعتبر عن الرصيد النهائي لمجموع المقبوضات والمدفوعات النقدية كصورة نقدية لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي تحسب بطريقتين :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

= القيم الجاهزة (أموال الخزينة و الحسابات المماثلة) - الاعتمادات البنكية الجارية
 وللوقوف أكثر علة حالة الخزينة يستحسن أيضا القيام بالدراسة الديناميكية لسيولة المؤسسة من خلال جدول تدفقات الخزينة و تقسم مختلف هذه التدفقات إلى ثلاثة أنواع : تدفقات نقدية لأنشطة الاستغلال (النشاط الرئيسي)، تدفقات نقدية لأنشطة الاستثمار، تدفقات نقدية لأنشطة التمويل .